رحلة الحصول على البطاقة الشخصية!

تحقيق/عبد الناصر الهلالي

> ظل يذهب كل صباح إلى مصلحة الأحوال المدنية لاستلام بطاقته الشخصية التي مضى على قطعها خمسة أيام ،لكنه يصطدم بوعد آخر بحجة أن البطائق التي قطعت بنفس الموعد لم تنجز بعد.

ويقول ضياء: كل مرة يقول لي موظف قطع البطائق أن الكروت الخاصة بالبطائق الآلية انتهت وأنهم بانتظار كروت جديدة".

ويضيف: استلمت البطاقة بعد أسبوع من تقديم الطلب.

ضياء كغيره من المواطنين الذين ينتظرون لأسبوعين دون أن تصدر بطائقهم الشخصية، وكالعادة يتلقون نفس الحجج (الكروت غير متوفرة، الحبر معدوم، المعاملة لم تنجز).

مصلحة الأحوال المدنية حددت مدة استخراج البطاقة الشخصية الآلية بثلاثة أيام دون تأخير غير أن مكاتب الأحوال المدنية في المحافظات والمدن لا تحدد مدة بعينها ففي هجدة بمحافظة تعز تخرج البطاقة بعد أسبوعين من تقديم طلب الحصول عليها، وفي فرع المصلحة بمدينة تعز طوابير تمتد لمسافات منذ الصباح الباكر، ويتكرر الأمر كل صباح وكالعادة تأخذ البطاقة نفس المدة في أماكن أخرى (عشرة) أيام على أقل تقدير،

الرسوم الرسمية (965) ريالاً وتكلفة استخراجها في الواقع (3500) ريال

نفس الحال أيضاً في أمانة العاصمة، ومدن أخرى.

عرفان ذهب إلى حيث تصدر البطائق الشخصية في مدينة هجدة محافظة تعز، وبعد انتظار طويل صدرت البطاقة بعد عشرة أيام من تقديم الطلب .. يقول عرفان: خسرت عشرة آلاف ريال تكاليف الذهاب إلى فرع المصلحة مصاريف فقط، غير رسوم البطاقة التي وصلت إلى ثلاثة آلاف ريال".

الأغرب في الأمر أن الكثير من السماسرة لا زالوا حتى الآن يقومون بإخراج البطائق في أقل من يومين شريطة أن يدفع طالب البطاقة فلوساً للسمسار الذي يجد من يساعده في مصلحة الأحوال المدنية وبعض مقراته الأخرى، وغالباً ما يكون السماسرة عاملين في المصلحة.

ذهب المواطن الذي طلب مني عدم ذكر اسمه قبل عشرة أيام إلى المصلحة واستطاع استخراج البطاقة خلال يومين فقط بمبلغ ستة آلاف ريال أغلبها ذهبت لصالح السمسار.

يوم واحد استغرقته البطاقة من الوقت وفي صباح اليوم الثاني تسلم الرجل البطاقة من السمسار خارج أسوار المصلحة..الأمر ذاته يتكرر مع الأشخاص الذين يدفعون للسماسرة ومن لا يدفع عليه أن ينتظر المدة غير القانونية لتسلم البطائق بحسب مواطنين آخرين.

مصلحة الأحوال المدنية كانت قد شددت بعدم السماح للسماسرة، باستخراج بطائق لطالبيها غير أن أحدا لم يعمل بهذا الأمر حتى الآن.

وتكلف البطاقة على من يريد الحصول عليها (3500) ريال التقيت بعشرة أشخاص كلهم أكدوا هذا الأمر مع طول مدة انتظار البطائق رغم أن رسوم البطاقة المحددة في اللائحة (965) ريالا فقط.

رئيس مصلحة الأحوال المدنية الدكتور أحمد سيف حسن يعيد الكثير من الأمور التي تعيق سرعة استخراج البطائق إلى عدم صلاحية بعض أقسام الشرطة كمقرات للمصلحة.

وكانت قد طالبت المصلحة المجالس المحلية توفير مقرات مناسبة لمصلحة الأحوال المدنية.

قرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2009م كان يلزم المجالس المحلية بتوفير مقرات مناسبة لمصلحة الأحوال المدنية.

لا توجد حتى الآن مقرات مناسبة في (عدن وتعز) ومعظم محافظات الجمهورية بالرغم من توريد مئات الملايين من الريالات إلى المجالس المحلية في الجمهورية.

ولم تقم المجالس المحلية بواجبها تجاه المصلحة حتى الآن القاضي بتوفير تلك المقرات.

عشرة أيام لا تكفي للحصول عليها والمصلحة حددت المدة (ثلاثة) أيام

وحتى اللحظة لم تعمل أي جهة حكومية بإلزامها فعل ذلك.

وكانت المصلحة قد بدأت استبدال البطائق القديمة بالجديدة (الالكترونية) في شهر يوليو 2012م ووضعت المصلحة محددات معينة على طالب البطاقة العمل بها مثل تقديم طلبات الاستخراج من الموظف المختص دون اللجوء إلى السماسرة ودفع الرسوم المحددة قانونا دون اللجوء إلى وساطة.

وعممت المصلحة عدم التعامل بالبطائق القديمة في أي مرفق خاص أو عام على أن تعمل على تسهيل الحصول على البطائق الالكترونية برسوم منخفضة وبوقت وجيز.

الكثير من المواطنين تقدموا بشكاوى إلى المصلحة لمطالبتها بوضع حد لهذه الممارسات الخاطئة التي يقوم بها بعض العاملين في المصلحة والتي يعتبرونها مجحفة بحقهم على صعيد تأخير استصدار البطائق أو في زيادة دفع الرسوم المخالفة لما وضعته لائحة المصلحة من الرسوم.

مدير الأحوال الشخصية والسجل المدني بالأمانة لـ«الثورة»:

صرف رواتب الموظفين بالبطاقة الآلية يقف وراء الزحام

الثورة/ محمد العزيزي

> أرجع العقيد محمد أحمد الارياني مدير عام مصلحة الأحوال الشخصية والسجل المدني بأمانة العاصمة الزحام الشديد للموظفين خلال هذه الأيام إلى التوجيهات الأخيرة من مؤسسات الدولة بعدم صرف الرواتب إلا بالبطاقة الشخصية الآلية الجديدة بدلا عن البطاقة اليدوية القديمة والتي انتهى التعامل بها منذ فترة.

وأكد الارياني في تصريح خاص لـ«الثورة» أن توجهات الدولة ووزاراتها والمؤسسات التابعة لها والجيش والأمن وحتى الشركات الخاصة صرف المعاشات عبر البنوك والصرافة الآلية وأن لا تكون التعاملات مع المواطنين والموظفين مع الجهات الحكومية والخاصة والبنوك إلا بالبطاقة الآلية الحديثة وكذا التعامل المالي لدى المصارف البنكية الأخرى.

مؤكداً أن هذا التوجيه عمل على تزايد الزحام للحصول على البطاقة الجديدة خاصة وأن المواطن اليمني لا يهتم بالحصول على الوثائق الثبوتية والشخصية إلا في حال إجباره على الحصول عليها كما هو الحال الآن مع موظفي الدولة والعسكريين والأمنيين.

وقال: فرع مصلحة الأمانة يمتلك حاليا ثلاث طابعات حديثة ومتطورة لإصدار البطائق الشخصية حيث نصدر في اليوم الواحد أكثر من 800 بطاقة ولكن هذا العدد لا يتواكب مع هذه الأعداد الكبيرة التي تطالب بالحصول على البطاقة الشخصية.

وردا على سؤال للصحيفة حول أن يكون هناك دوافع حزبية وانتخابية وراء هذا الازدحام أجاب العقيد الارياني قائلا: لا أعتقد أن يكون الموضوع متصلاً بدوافع حزبية وسياسية أو انتخابية وإنما وراءها تلك الدوافع والأسباب التي ذكرتها في بداية حديثي.. داعيا المواطنين إلى التوجه إلى مراكز الأحوال الشخصية بالمديريات للحصول على الوثائق الثبوتية والبطاقة بدلا من التزاحم هنا في الإدارة العامة لأمانة العاصمة والضغط على الموظفين في ظل وجود بدائل في كل المديريات.

مدير أمن لحج يتحدث لـ(الثورة):

استطعنا القبض على العديد من المطلوبين أمنياً، ونتعقب الفارين بصورة مستمرة

بحركة تناظرية واحدة، تأتي وعورة تضاريس الجغرافيا الطبيعية لمحافظة لحج، مصحوبة بتضاريس جغرافيتها الأمنية.

الحديث عن محافظة كمحافظة لحج ذات محددات وتشعبات خاصة، تتألف من (15) مديرية، وشهدت مؤخراً العديد من الاضطرابات الأمنية والتحديات والمنغصات الأمنية والاجتماعية، لبعدها الديمغرافي، وصبغتها التي قد تأخذ طبيعة المهدد الحقيقي للأمن القومي.

من هنا جاءت أهمية إجراء هذا الحوار مع المسئول الأمني الأول في المحافظة العميد الركن عبدالحكيم أحمد شايف، مدير عام أمن محافظة لحج، فإلى نص الحوار:

حاوره/ عبدالعزيز رياض شمسان

• الانفلات الأمني .. ماهي إجراءاتكم في ضبط مثيري ومنتسبي العمل التخريبي في المحافظة ؟

- بالنسبة لما يتعلق بالانفلات الأمني في محافظة لحج أود التوضيح بأن المحافظة مكونه من (15) مديرية جميعها الأمن فيها مستتب، عدا مديرية الحوطة (عاصمة المحافظة) بسبب الاغتيالات التي كان آخرها الثلاثة الطيارين وشخص آخر يعمل في أوقاف محافظة عدن، وقبلها أربع حالات منها حالتان العام الماضي.

وحيال الأعمال التخريبية ومسببي الإخلالات الأمنية فقد تم اتخاذ إجراءات أمنية صارمة وفقاً للقرارات المتخذة من قبل اللجنة الأمنية للمحافظة وتنفيذ حملات أمنية مكونة من الوحدات الأمنية ووحدات القوات المسلحة في محور العند وتمكنا من ضبط عدة أشخاص من المخربين ومثيري أعمال الشغب، ولا زالت الحملات مستمرة وفقاً للخطة الأمنية.

409 قضايا جنائية

• كم عدد القضايا الجنائية خلال الخمسة الأشهر الماضية التي تمكنتم من ضبطها؟ وكم عدد الفارين وعليهم مثل هذه القضايا؟

- بلغ إجمالي القضايا الجنائية المرتكبة في عموم مديريات محافظة لحج خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الحالي 2013م (409) قضايا جنائية، والمضبوط منها (385) قضية منها (275) قضية محالة إلى النيابة العامة، وحوالي (100) قضية محالة إلى جهات أخرى أو تم حلها بصلح أو رهن التحقيق، و(25) قضية قيد التحري ومجهولة، وتم ضبط أكثر من (523) متهماً بارتكاب القضايا الجنائية و(32) متهماً فارين، معظمهم متهمون بقضايا الشروع في القتل وإخلالات أمنية أخرى.

علاقة جيدة

• بالنسبة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني .. هل هناك تعاون لأجل استقرار المحافظة أمنياً ومجتمعياً؟

- علاقتنا بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني جيدة ويوجد تنسيق وتعاون لاستقرار الحالة الأمنية وإبلاغ الأجهزة الأمنية عن الحوادث والقضايا المخلة بالأمن وكذلك اللجان الشعبية، المشكلة في بعض الأحياء السكنية، إضافة إلى اللقاءات الدورية مع منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والمشايخ وعقال الحارات للقيام كل بواجبه في استتباب الحالة الأمنية.

قضايا القتل

• ماهي أكثر وأخطر القضايا المنتشرة في المحافظة وتشكل لكم متاعب في الجانب الأمني؟

- بالنسبة للقضايا الأكثر انتشاراً وأخطرها في المحافظة هي قضايا القتل العمد والشروع في القتل، حيث بلغ عددها خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الحالي (65) جريمة قتل وأخطرها جرائم الاغتيالات والجرائم ذات الفاعل المجهول، وأغلب قضايا القتل بسبب النزاع على الأراضي أو قضايا الثأر وقضايا اجتماعية أخرى وكذلك الجرائم ذات الخطر العام والمتمثلة بالتفجير والحريق العمد البالغ عددها (18) جريمة بعضها مجهولة و(22) جريمة خلال نفس الفترة وكذلك قضايا إزعاج ومقاومة السلطات وإخلالات أمنية أخرى بلغ عددها (30) قضية هذا العام.

(1472) إجمالي عدد النازحين الأفارقة في مخيم خرز خلال خمسة أشهر من العام الحالي

أغلقنا محلات بيع السلاح

• انتشار السلاح .. كيف تلاحظون هذه الظاهرة على مستوى المحافظات؟

- أولت وزارة الداخلية هذه المهمة اهتماماً خاصاً من خلال تكثيف برامج التفتيش عن السلاح خاصة في عواصم المحافظات وفي المدن الثانوية وعلى هذا الأساس تنفذ برامج التفتيش بصورة مستمرة في النقاط ومداخل المدن عاصمة المحافظة الحوطة من قبل الوحدات الخاصة وشرطة الدوريات والطرق، وعلى مستوى الأرياف لازالت ظاهرة حمل وحيازة الأسلحة بشكل معتاد لدى المواطنين، واستطعنا إغلاق محلات بيع وشراء الأسلحة على مستوى المدينة والريف مع العلم أن هذه الظاهرة تسبب الكثير من المتاعب في الجوانب الأمنية المختلفة.

نشر الوعي

• النظرة الانتقامية من قبل بعض المواطنين لرجال الأمن .. ما تقييمكم لذلك؟ وماذا عن الوعي لدى عامة الناس؟

- نؤكد أنه لا توجد نظرة انتقامية من قبل المواطنين لرجال الأمن عدا الأشخاص مرتكبي الجرائم أو العابثين بالأمن العام وهم قلة، الذين لديهم أفكار متطرفة وهدامة وعامة المواطنين ضدهم .. ويلجأ المواطن إلى قسم الشرطة للإبلاغ عن أي قضية تكون ضده أو ضد أسرته وأهله أو منطقته .. لذلك عملنا على ربط علاقة وثيقة وجيدة بين الأمن والمواطنين وعملنا على نشر الوعي الأمني للجمهور من خلال الإذاعة المحلية للمحافظة والندوات والبرامج الأمنية الأخرى، واشترك الطلاب في فعاليات أسبوع المرور وأسبوع الدفاع المدني ولما يعزز ثقة المواطن بالشرطة.

محاسبة المتجاوزين

• هناك سلوكيات غير لائقة لبعض رجال الأمن مما يثير حالة الاستياء .. كيف تتعاملون مع هذه الظاهرة؟

- أود أن أوضح بأن قيادة وزارة الداخلية وفي خططها السنوية توضع مهام وتوجيهات بمحاسبة رجال الأمن المتجاوزين صلاحياتهم وبشفافية ونحن نؤكد بأن مثل تلك السلوكيات نادرة وإن وجدت تتخذ الإجراءات ضد من يسيئ إلى واجبات ومهام الأمن، علما بأن رجل الأمن يقدم خدمات أمنية للوطن والمواطنين سواء في مجال صرف البطائق الشخصية والعائلية والوقائع الحيوية وفي مجال المرور والدفاع المدني والبحث وغيرها من الواجبات الواقعة على رجال الأمن، ومع ذلك لابد من محاسبة من تجاوز صلاحياته أو ارتكب سلوكيات غير لائقة، مؤخراً تم التحقيق مع (5) من رجال الأمن وتم محاسبتهم عبر المجلس التأديبي بأمن المحافظة نتيجة تجاوز صلاحياتهم.

المواطنون متعاونون مع رجال الأمن .. وعلاقتنا بالأحزاب السياسية جيدة

القتل العمد من أكثر القضايا انتشاراً وأخطرها بالمحافظة

تهريب

• عملية التهريب في تزايد وفي كل المجالات .. ماهو وضع المحافظة في مكافحة هذه الظاهرة؟

- محافظة لحج ليست محافظة حدودية مع دول الجوار عدا مديرية "المضاربة و رأس العارة" المطلة على الشريط البحري وعبر هذا المنفذ يتم تهريب أفارقة وصومال وجنسيات أخرى إلى داخل البلاد، واستطاعت الأجهزة الأمنية ضبط عدد من تلك القضايا.

وبالنسبة لتهريب البضائع والسلع كلفنا الوحدات الخاصة وشرطة الدوريات والطرق ورجال الأمن العام بتفتيش الشاحنات والقاطرات المحملة بالمواد التي تأتي عبر سواحل المحافظات المجاورة وحجز أي مهربات عبر المحافظة.

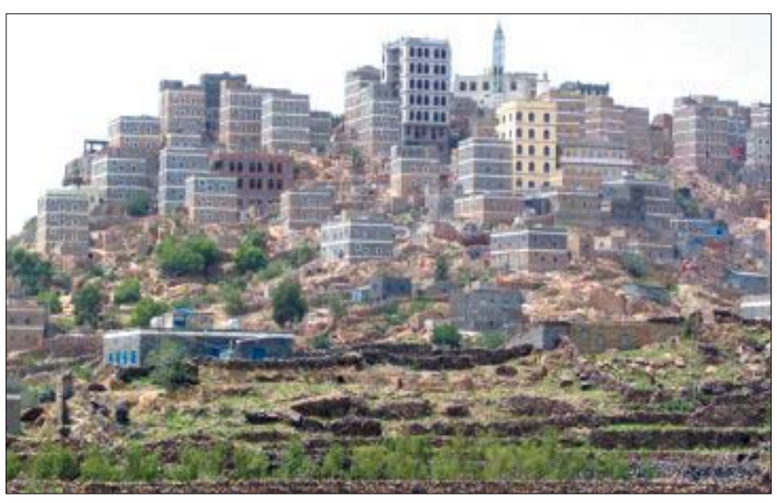

مخيم خرز

• ماذا عن الأفارقة والنزوح؟

- بلغ إجمالي النازحين من الصومال والقرن الأفريقي المتواجدين في مخيم "خرز" خلال العام الماضي (16500) صومالي وأثيوبي، وأما خلال الخمسة أشهر من العام الحالي 2013م بلغ إجمالي الواصلين إلى مخيم "خرز" (1195) صومالياً رجالاً ونساءً وأطفالا، وبلغ إجمالي الواصلين من الارومو "إثيوبيين" من الرجال والنساء والأطفال (277) أي أن إجمالي الواصلين من الصوماليين والارومو (1472) شخصاً.

انخفض معدلها

• قضايا السرقة ما تقييمكم لها؟

- انخفض معدل قضايا السرقات مقارنة بالعام الماضي لنفس الفترة حيث بلغت حوالي (45) قضية بانخفاض يقدر (10٪) عن العام الماضي وأهم السرقات المرتكبة هي: سرقة المنازل والمحلات والسرقات المتنوعة الأخرى، وتلك القضايا مضبوطة بمعدل (95٪) وهي محالة إلى النيابة وجهات أخرى.

مسببات اجتماعية

• هل للأطفال والنساء نصيب من كل ما ذكرتم من الجرائم؟

- نعم .. معدل نصيب النساء والأطفال من الجرائم المرتكبة خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الحالي لا يتجاوز الـ(5%) وخاصة الأطفال والنساء المجني عليهم، أما الجناة من النساء والأطفال مرتكبي الجرائم لا يتجاوز العدد (2%) وأغلب القضايا في هذا الاتجاه تكون ناتجة عن مسببات اجتماعية داخل الأسرة.

شكر وتقدير

• كلمة أخيرة تود قولها في نهاية هذا اللقاء؟

أتقدم بشكري وتقديري لقيادة المحافظة ممثلة بالأخ محافظ المحافظة أحمد عبدالله المجيدي وقيادة وأعضاء السلطة المحلية وقيادة المنطقة العسكرية الرابعة والمواطنين على ما يقومون به من جهود مخلصة في تثبيت الأمن والاستقرار في ربوع المحافظة.